

شرط وفي عزمه ان يطلق اذا وطئ كره وصح العتق  
 وحلت بوطيته **فصل** فيما يقع النكاح من الزنا  
**لا ينكح** اي الشخص رجلا كان او امرأة من يملكه  
**او بعضه** اذ لا يحتج بملكه ونكاح لما ياتي **فلو طرأ ملك**  
**تام** فيما علي نكاح الفسح لان احكامها مستأخر  
 قضية اما في الاولي فلان نفقة الزوجة تقتضي التملك  
 وكونها ملكه يقتضي عدمه لانها لا تملك ولو ملكها لملك  
 نفسه واما في الثانية وهي مع تام من زياد في فلتانها  
 تطالبه بالسفر الي الشرق لانه عدتها وهو يطالبها  
 بالسفر معه الي الغرب لانها زوجه واذ ادعاه الي  
 الفراش بحق النكاح بعثته في اشغالها بحق الملك و  
 اذا تعذر بلع بينهما بطل الاضعف وثبت الاقوي  
 وهو الملك لانه يملك به الرقبة والمنفعة والنكاح لا  
 يملك به الا ضرب من المنفعة وخرج بتام مالد ابتاعها  
 بشرط الخيار له ثم فسح لم يفسح نكاحه كما نقله في  
 المجموع عن قول الروياني انه ظاهر المذهب وكذا الواسطي  
 ابتاعته كذلك ولا ينكح **حر من بهارق لغيره** ولو  
 سبغته الابلاثة شروط وان عم الثالث للز  
 غيره واخص بالمسلم احدها **بعجزه عن من تصح**  
**التمتع** ولو كتابية او امه بان لا يكون تحتها شيء  
 من ذلك ولا قادر عليه كان يكون تحتها من لا تصح  
 له

التمتع

هذا هو النكاح  
 وهو ما يقع بين  
 رجل وامرأة  
 بشرط  
 ان يكونا  
 حرا  
 عاقلين  
 بالغين  
 او  
 ما يقع  
 بين  
 رجل  
 وامرأة  
 من  
 غير  
 هذه  
 الشروط  
 فهو  
 نكاح  
 فسح  
 وهو  
 باطل  
 في  
 الشرع  
 الا  
 في  
 بعض  
 المذاهب  
 التي  
 تبيحه  
 في  
 بعض  
 الحالات  
 كمن  
 يملك  
 غيره  
 او  
 من  
 يملك  
 بعضه  
 او  
 من  
 يملك  
 نفسه  
 او  
 من  
 يملك  
 غيره  
 او  
 من  
 يملك  
 بعضه  
 او  
 من  
 يملك  
 نفسه

للمتنع كصغيرة لا تحتل الوطئ او ارتقا او برصا او  
 هرة او مجنونة لانها لا تقبضه فهي كالعذوة  
 ولاية ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات  
 بخلاف ما اذا كان تحتها من تصح للمتنع او قادر عليها  
 لا تستغايه حينئذ عن ارتقا الولد او بعضه  
 لمفهوم الآية والمراد بالمحصنات الحرائر وقوله المؤ  
 منات جري علي الغالب من ان المؤمن انما يرغب  
 في المؤمنة وتعبيري بمن تصح احمر من تعبيره  
 بحرة وسوا كان المعز حيا وهو ظاهر اجماعنا  
**كان ظهرت عليه مشقة في سفره لغايبة او**  
**كان زنا مدمية** اي مدمية سفر اليها وضبط الامام  
 المشقة بان ينسب محتملها في طلب الزوجة الي  
 الاسراف ومجازرة الحد **او وجد حرة مؤجل** و  
 هو قائد للمهر لانه قد يجز عنه عند خلو له **او بلا**  
**مهر** كذلك لو جوب مهرها عليه بالوطئ **او بالكثر**  
**من مهر مثل** وان قدر عليه كما لا يجب شرعا ماء  
 الطهر بالكثر من ثمن مثله وهذه والتي قبلها من  
 زيادتي لان جدها **بدونه** اي بدون مهر  
 المثل وهو واجب فلا تحل له من ذكرت لقد رته  
 علي نكاح حرة **وقايمها خوفه زنا** بان تغلب شهوته  
 وتنعقد تقواه بخلاف من ضحفت شهوته وتور  
 انتمى ونسب علي كونه **انما**  
 الامة استأطرت بالعتق فيه  
 الا ان علي ما اذا كان في حيا النكاح  
 نظر ظاهره لا علمه حيا

التمتع